حرية
عدالة
مواطنة

البديل

اسبوعية-سياسية-مستقلة

رئيس التحرير : حسام ميرو

العدد (١٢١) ٢٠١٤/٠١/٥ م | www.al-badeel.org | Issue (121) 5/01/2014

تعدد الأصوليات وإعاقة الحلول الوطنية السورية

حسام ميرو

دخلت القوى الإسلامية في قتال بين بعضها البعض، أو لنقل توحدت قوى إسلامية عدة ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، والقتال تمّ التمهيد له منذ فترة عبر توحيد القوى الإسلامية مع بعضها البعض، مثل الجبهة الإسلامية، من أجل إيجاد تمثيل إسلامي محلي (سوري)، واستبعاد ما هو عابر للحدود الوطنية، وكان ذلك في الوقت الذي تنامت فيه قوة "داعش"، بحيث باتت قادرة على القيام بتنفيذ عمليات مكثفة داخل مسرح عملياتي ممتد على رقعة واسعة في العراق وسورية.

المعركة في سورية لم تعد واحدة، ولم يعد شعارها الأوحد إسقاط النظام، إذ أفرز الواقع السوري كيانات عسكرية متعددة، تقوم بتغيير خارطة تحالفاتها بين الحين والآخر، ما يستوجب منها تغيير خارطة الأعداء والأصدقاء، ومن كان بالأمس في خانة الحلفاء يصبح اليوم أو غداً ضمن لائحة الأعداء، وليس من المتوقع استقرار أي تحالف مهما كان واسعاً لأسباب تتعلق بالكيانات العسكرية نفسها، ومنها ما هو متعلق بالداعمين الإقليميين، والتوجه الدولي العام.

في الخارطة العسكرية أصبح لدينا طيف واسع من القوى التي تعرّف نفسها بالإسلامية، منها ما هو قريب من الإخوان المسلمين، ومنها الذين ينتمون إلى التيار السلفي، وأخرى تتبنى السلفية الجهادية، بالإضافة إلى القوى الإسلامية المعتدلة، لكن مجمل هذه القوى تتبنى فكرة الشريعة الإسلامية، وتنظر إلى سوريا المستقبل بوصفها دولة إسلامية.

أما السؤال الذي يطرح نفسه في سياق تعدد القوى الإسلامية وحروبها البينية هو هل يسمح هذا الواقع بإنتاج حلول سياسية وطنية في المدى المنظور؟

إن إنتاج حل وطني سوري يفترض بداهة وجود قناعة لدى الأطراف المتصارعة بأن التعايش القابل للحياة في سوريا هو الذي يمكن أن ينهض على مشاريع تصطفي ما هو جامع للسوريين، وتنبذ ما هو مفرق، وأن تبقي المسائل الوطنية في إطار التداول الجمعي، وخاضعة لطبيعة العقد السياسي الذي يمكن إنتاجه في ظروف السلم الأهلي، وليس بناءً على معايير القوة.

إن التجربة العراقية تؤكد رغم المظاهر الديمقراطية الشكلية للعمل السياسي أن استبعاد أي مكون من مكونات الشعب يعني عملياً فتح البلاد على معارك لا يمكن أن تنتهي، وستبقى تستنزف فكرة العيش المشترك، وستجر البلاد إلى مزيد من الفوضى والدمار، وهو ما متوقع أن تكرسه التجربة السورية وفقاً للمعطيات الراهنة.

كما علينا أن ندرك، ومن خلال التجربتين العراقية واللبنانية، بأن الديمقراطية الشكلية هي الأخرى ليست حلاً لمشكلة التعايش، وإنما هي نقيضٌ له، ففي لبنان ما زالت الحرب الأهلية تقيم في الظل، وتمارس سطوتها على جميع الأطراف، وتفرض منطقها على الصراع السياسي، وتفقد الواقع أي ديناميات لبناء وطنية لبنانية جامعة، وما يشهده لبنان مؤخراً إلا دليل على استمرار منطق الاقتتال الأهلي، وفشل الشكل الديمقراطي الذي بني على المحاصصة الطائفية، وليس على فكرة المواطنة، فقد خرج اللبنانيون من العنف المباشر للحرب الأهلية مع اتفاق الطائف، لكن معايير القوة بقيت وحدها من يحدد إطار الحياة السياسية، وإطار العلاقات الاجتماعية والاقتصادية.

في الحالة السورية المتداخلة مع متغيرات إقليمية حادة لم يعد بالإمكان توقع إنتاج حلول سياسية تؤسس لتحقيق المطالب الرئيسية التي خرج من أجلها السوريون (من حرية وعدالة وديمقراطية وتعددية)، فنحن لسنا في هذا المناخ، وإنما في مناخ آخر، وهو مناخ تغيب فيه الروافع العملية التي يمكن أن تؤسس لعقد سياسي وطني ديمقراطي، وتحضر فيه أصوليات متعددة الأسماء، لكنها متطابقة في بناها، وفي أدواتها، وفي نقص وعيها السياسي الذي يجعلها تظن بأنها قادرة على فرض رؤيتها على مجمل مكونات الشعب السوري.

فشل السوريون في إنتاج مؤسسات سياسية وطنية تمثل ثورتهم، وأسهمت الكيانات السياسية التي اختطفت التمثيل بنصيب وافر من هذا الفشل، ولم تكن النخب السورية على قدر المسؤولية التاريخية، وعلى الرغم من مرور ما يقارب ثلاث سنوات على انتفاضة السوريين إلا أننا ما زلنا غير قادرين على تجاوز هشاشة البنى السياسية، بل زاد في الطين بلة، أن معظمها بات فاقداً القدرة على التأثير في مجريات الواقع.

مشروعها السياسي إقامة الخلافة الإسلامية ولها ممولين أقوياء

«داعش» غيرت مسار الوضع السوري مستفيدة من تجربة العراق

سارة بيرك- ترجمة وإعداد البديل»:

ترتبط الدولة الإسلامية في الشام والعراق بتنظيم القاعدة، وقد اجتاحت هذه الجماعة المرعبة شمال سوريا، وفرضت الشريعة ، وحتى اعتقال السوريين، وذبحهم، وهو ما يتنافى مع مبادئ الإسلام، و تشن الحرب على الميليشيات المعارضة الأخرى .

في أوائل كانون الأول الماضي قتلت الجماعة صحفي أجنبي ، المصور العراقي ياسر فيصل الجميلي، الذي كان يعمل في شمال سوريا. وحتى استخدام كلمة "داعش" تعتبرها الجماعة مهينة لها، وتعاقب عليها بثمانين جلدة.

منذ ظهورها في شهر نيسان الماضي ، غيرت "داعش" مجرى الحرب السورية. وقد اضطرت المعارضة السورية الرئيسية للقتال على جبهتين، الأولى ضد النظام، والثانية ضد "داعش". واضطرت الحكومة الأميركية و حلفائها الأوروبيين لإعادة النظر في استراتيجيتهم القائمة على دعم المعارضة المعتدلة التي تدعو لإسقاط نظام الأسد . بعد أشهر من الابتعاد عن الجماعات الإسلامية في سوريا ، قالت إدارة أوباما الآن أنها قد تحتاج لإجراء محادثات مع الجبهة الاسلامية ، وهو تحالف جديد من الجماعات المعارضة المتشددة ، في جزء منه ، لأنها قد تشكل قوة عازلة ضد "داعش" الأكثر تطرفاً.

ريان كروكر ، وهو مسؤول كبير سابق في وزارة الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط ، قد صرح لصحيفة نيويورك تايمز أن المسؤولين الاميركيين ، لم يعد لديهم الكثير من الخيارات، ومن بينها الإعداد بهدوء للانخراط مجدداً مع نظام الأسد، وهذا يعني أن الولايات المتحدة تنظر إلى المسألة السورية بوصفها "مسألة أمنية، ولم تعد الأولوية لإسقاط الأسد أو إبعاده عن الحكم" وذلك بحسب ما قاله لي مسؤول غربي في اسطنبول.

تأثير الدولة الإسلامية في الشام والعراق تزداد بشكل مذهل وسريع، وهي تسيطر على مدينة الرقة، وقد زرت المدينة والتقيت مع ممرضة من العلويين الذين عملوا سابقاً جنباً إلى جنب مع أُرانهم السنة، علوية و تحدثت إلى عبد الله خليل ، وهو محام بارز قبل الحرب، وكان رئيساً للمجلس المحلي الذي واصل دفع رواتب عمال النظافة في الشوارع، و كان يحاول تأمين ما يكفي من المال للحفاظ على الخدمات الأخرى.

تركز «النصرة» على قتال الأسد بينما تهتم «داعش» في حكم المناطق التي احتلتها

ولكن في غضون شهرين ، كان ضلوع "داعش" راسخا في تهمة قطع رأس مجموعة من ثلاثة علويين في الساحة المركزية للمدينة ، و إنشاء المحاكم الشرعية و الشرطة. عبد الله الخليل خُطف من قبل "داعش"، وقد أصدرت هذه المجموعة أوامر للنساء بارتداء الحجاب، وحظرت التدخين ، وفصل الفتيان عن الفتيات في المدرسة، وطاردت الأقليات للخروج من المدينة، أما الصحافيون وعمال الإغاثة الأجانب فلم يعد مرحباً بهم، وهناك العشرات اليوم في سجون "الدولة الإسلامية".

في الأشهر التي تلت سيطرتها على الرقة ، أصبحت "داعش" بسرعة واحدة من أهم القوى على أرض الواقع ، على الرغم من القوى العاملة المتواضعة ، والتي تبلغ ما يقارب 7000 مقاتل، وأخذت بالتوسع في الشمال والغرب من سوريا، وفي آب الماضي قادت هجوماً على منبج، وكانت قد هاجمت عدداً من البلدات الأخرى، وطردت المجموعات المعارضة المسلحة الأخرى من قرى مثل عتمة ، والباب ، واعزاز ، و جرابلس ، ومن المعروف أن هذه البلدات الحدودية تشكل بوابات للخارج لشمال سوريا، والتي أصبحت أشبه بإمارات مصغرة، ووفقاً لمقاتلين سوريين وعمال إغاثة ومدنيين تحدثت إليهم فإن "داعش" تستخدم

مثل هذه المدن الاستراتيجية للسيطرة على من وماذا يمكن ان يتحرك داخل وخارج سوريا.

عندما زرت الجانب التركي من الحدود ، وكان صف الشاحنات يصل لأميال، وهي تنتظر لتنقل البضائع إلى المركبات السورية الأخرى على الحدود : السائقون غير مستعدين لدخول البلاد. من جانبهم، قال المدنيون والمقاتلون السوريون الذين عبروا للتو من سوريا الى تركيا إنهم أصيبوا بالرعب من نقاط تفتيش "داعش".

انتشار "داعش" على طول الحدود لا يحمد عقباه، لا سيما بالنسبة للجماعات المقاتلة الأكثر اعتدالا والميليشيات المتحالفة معها من الجيش السوري الحر ، والتي تعتمد طرقاً طويلة للوصول من تركيا إلى شمال سوريا . وقبل عام، كانت أبرز الكتائب المقاتلة غير منظمة، لكنها كانت قد حددت أهدافها المتمثلة بإسقاط نظام بشار الأسد، وبناء دولة تعددية لجميع السوريين، التي تتفق مع مطالب الشارع الذي تحرك في أوائل 2011، لكن الأمر الآن قد تغير، وتعددت خريطة القوى المسلحة، وهناك اليوم قوى سلفية أيضاً تقاتل، وينظر إليها الكثير من السوريين بأنها جزء من المجتمع السوري.

في المقابل، فإن "داعش" هي مجموعة دولية، ولها و جهة نظر متطرفة للحكم الإسلامي . و لقد تبين استعدادها لقتال كل من تختلف معه، سواءً من النظام أو المعارضة، وفي أيلول الماضي اشتبكت مع لواء عاصفة الشمال، وهو لواء موجود في اعزاز بمدينة حلب، كما قاتلت "داعش" حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني في شمال شرق سورية.

المعارضة الرئيسية في موقف صعب. في 19 كانون الأول الماضي أصدر الائتلاف الوطني السوري بياناً صريحاً أوضح فيه موقفه من "داعش" واتهمها ب " اختطاف الناس لعدم التزامهم بتعليماتها"، وأعلن الائتلاف بأنه لا يعتبر "داعش" جزءاً من قوى الثورة، ولكن الائتلاف قبل ذلك كان قد ندد بتصنيف الولايات المتحدة في 2012 جبهة النصرة جماعة إرهابية و اليوم لديه علاقة غير واضحة مع الجماعات الإسلامية الأخرى.

نشأت "داعش" بوصفها إحدى الفروع التابعة لتنظيم القاعدة، وتتخذ من العراق مقراً ، ويقود التنظيم أبو بكر البغدادي ، وهو من المتطرفين الذين يمتلكون طموح كبير، وقد أشرف على هجمات لا هوادة فيها بالعراق، وتسببت بسقوط أعداد كبيرة من المدنيين، وقد صُنف كإرهابي عالمي من قبل وزارة الخارجية الأمريكية في تشرين الأول 2011، ورصد مكافأة قدرها 10 ملايين دولار أمريكي مقابل رأسه، وقد رأى البغدادي أن ما يجري في سورية هو فرصة لتنظيم القاعدة، وأرسل بعض

رجاله إليها، وتم تأسيس جبهة النصرة، وهي جبهة فوق وطنية.

خلال السنة التالية زادت قوة جبهة النصرة اكتسبت باطراد ، وفي نيسان 2013 قرر البغدادي ان الوقت قد حان لدمج النصرة مع تنظيم القاعدة في العراق ، وتوسيع الانتشار الجغرافي للمنظمة ، من دون أي اعتراف بالحدود الجغرافية بين العراق وسورية، وهو "يسعى إلى توحيد الأمة"، أو المجتمع المسلم، تحت حكم واحد، وهو الدولة الإسلامية في العراق والشام، والتي تعتبر أن بلاد الشام قادرة على استقطاب الجهاديين من مختلف أنحاء العالم لما تمتلكه من مكانة في قلوب المسلمين، وهي على مقربة من القدس، ولكن زعيم جبهة النصرة رفض الانضمام، وبايع أيمن الظواهري، والذي قال لاحقاً إن المجموعتين يجب أن تبقيا منفصلتين عن بعضهما البعض.

في الواقع ، "داعش" وجبهة النصرة تشتركان في العديد من الأهداف، و يتم تمويلهما جيداً، وهما مدربين بشكل جيد، والفرق بينهما أن "النصرة" تركز على قتال الأسد، بينما تركز "داعش" على حكم المناطق التي احتلتها، وفرض الشريعة فيها على الفور، وتقوم بتنفيذ هجمات طائفية، كما أن الكثير من السوريين ينظرون إلى "النصرة" بوصفها مجموعة محلية، بينما يرون أن "داعش" هي قوة احتلال أجنبية.

رصـــدت أمريكا ١٠ مـــلايين دولار مقابل رأس أبو بكـــر البغـــدادي قائـــد «داعـــش»

وتصور "داعش" نفسها في وسائل الإعلام النشطة على الإنترنت كحركة اجتماعية مع جناح مسلح، ويرى تشارلز ليستر المحلل في شؤون الإرهاب أن هذا الوصف نابع من الهدف السياسي، وهو إقامة الخلافة الإسلامية، ورأى تشارلز أن هجمات "داعش" تزداد أيضاً في العراق، ما جعل الفترة الحالية من أكثر الفترات دموية منذ 2008، ركزت معظم نشاطها على المحافظات الغربية المتاخمة لشرق سوريا ، وهي معقل للمجموعة.

تمكنت "داعش" من كسب تأييد أكبر من النصرة، ووجود عدد أكبر من المقاتلين في صفوفها، وهناك حملات لجمع التبرعات لها في "تويتر" قبل شخصيات معروفة، مثل الكويتي الشيخ حجاج العجمي، وفي زيارتي إلى المدن التركية رأيت العديد من المقاتلين الأجانب الذين يتوجهون للقتال في سورية من خلال الانضمام إلى "داعش".

وقد جادل بعض المحللين أن "داعش" قد تعلمت من تجربتها في العراق، حيث شكلت القبائل السنية ضدها صحوات بدعم وتمويل من الولايات المتحدة، ولهذا لجأت "داعش" إلى إطلاق حملات توعية في المجتمعات المحلية التي تتواجد فيها في سورية، وأصدرت صحيفة خاصة بها في منطقة الشمال، وأنجزت أشرطة فيديو، وأظهرت على تويتر بعض الأنشطة المدنية، مثل لعبة شد الحبل، ومهرجانات في ساحة إحدى القرى بعد صلاة الجمعة، وسلمت مجموعة من الملصقات للحافلات تشرح للنساء اللباس الشرعي، وقد تم التركيز بشكل خاص الأطفال ، وهي تؤمن احتياجات السكان المحليين كي يعتمدوا عليها وحدها.

تشاؤم يسيطر على توقعات الناشطين للسنة الجديدة:

المزيد من الاقتتال بين أطراف الصراع وإنهاك سوريا شعباً واقتصاداً !

حلب- محمد إقبال بلّو

بحلول العام الجديد 2014 ومع اقتراب انعقاد مؤتمر جنيف2 تتباين آراء ووجهات نظر الناشطين في مختلف المجالات الثورية، وكل واحد منهم يقرأ الشهور القادمة قراءة تتناسب مع وعيه واطلاعه بالأحداث الجارية، أما ما يشترك به الجميع فهو التشاؤم، حيث تصب معظم التوقعات لمصلحة استمرار الظروف المعقدة التي تمر بها الثورة السورية .

معتصم طالب جامعي ترك دراسته وتفرغ للنشاط الثوري، يعتقد أن العام الجديد سيحمل معه الكثير من الأحداث التي تخص الثورة السورية، لكنه يرى أن سير هذه الأحداث سيتعلق بمدى تطوير العمل المؤسساتي الثوري، وبإصرار الكتائب المقاتلة العاملة على الأرض بمتابعة المعركة حتى إسقاط النظام، وأكد أنه لا يمكن التكهن بحدوث انفراجات أو اتفاقات معينة تعيد الهدوء، مع وجود احتمالين لا ثالث لهما.

قال معتصم لـ البديل: إن ما يخطط له المجتمع الدولي من خطوات لقمع الثورة السورية وإخفاء قوتها وزخمها هو أخطر ما تمر به الثورة، وإن توحد القوى السياسية والعسكرية واستمرار الشعب السوري في ثورته وقوة الإرادة الشعبية هي العامل المؤثر في تطور الأحداث وأجد أن هناك احتمالين:

إما أن تذهب المعارضة لتوقيع مؤتمر جنيف وتقبل بسلطة جزئية خلبية، وبذلك يثبت النظام أقدامه وقد يستعيد عافيته بمرور الوقت ، أو أن ينفذ الثوار ما قام بتوجيهه كيري من تهديدات للمعارضة (إذا لم تذهبوا إلى جنيف فإننا سنغلق الحدود ونترككم للاقتتال عشرين عاماً) وهذا ما جاء على لسان بعض أعضاء الائتلاف ، فمن الممكن أن يقوم الثوار فعلاً بإغلاق الحدود والسيطرة على منابع النفط لصالح الجيش الحر، حيث أنها اليوم تستغل لصالح أشخاص ومتسلقين ، وسيكون تمويل الجيش الحر من واردات النفط ويبدأ العمل على فتح معارك في الساحل وقلب دمشق وتستمر المعارك في حرب وجود، وهذا احتمال أراه بعيداً بسبب تفكك المعارضة سواء المسلحة أو السياسية ، غالباً سيتم توقيع جنيف وسيتم التخلي عن شخص بشار الأسد، ولكن مع الحفاظ على النظام وعلى الأجهزة الأمنية والعسكرية القمعية لصالح مختلف الدول ما عدا الدولة السورية ، فهم استغلوا الفزاعة الإسلامية لأجل طرحها كبديل عن النظام ، مما لا يلقى قبولاً من كل دول المنطقة أولاً وثانياً الدول صاحبة القرار الدولي.

أحد ناشطي وإعلاميي الداخل (أبو ياسين الحلبي) يقول : في الحقيقة لقد أنهك السوريون، والناس الفقراء المنهكون هم اليوم مع أي حل ولصالح أية جهة ، يريدون أن تنتهي هذه المذبحة، لكنني أجد أن الأيادي الخارجية الكثيرة التي امتدت إلى ثورتنا لن تسمح لها بالانتصار، فأمن إسرائيل أولاً وأخيراً بالنسبة لهم، وهم يفضلون أن يبقى نظام الأسد على أن تقام دولة مسلمة في سورية لأن ذلك ليس من صالحهم ، لذا فإنهم سيدفعون نحو جنيف2 الذي لن يكون إلا أوسلو جديد، وسيستمر الوضع في حالة عدم استقرار، لأن الكثير من القوى لن توافق على إشراك النظام في السلطة القادمة ، أعتقد أن هنالك معارك أكثر دموية ستحدث في عام 2014 بين قوات عسكرية معارضة كلها ، وبين تلك القوات وقوات النظام ، وأرى أن تدخلاً عسكرياً خارجياً سيحدث ليس ضد النظام، بل ضد كل القوى العسكرية التي ستعيق تنفيذ ما سيطرحه مؤتمر جنيف2.

يضيف: العام الجديد لن يكون عام انتصار لأحد، قد تبدأ خلاله وفي أواخره مرحلة من الهدوء إلا أن الوضع سيعود للاشتعال بسبب تعدد القوى المسيطرة وتعدد التدخلات الخارجية بها عبر الدعم المالي ، فالمال السياسي هو من يقوم بإفساد الثورة، ولا بد من الانتباه لهذا الأمر قبل فوات الأوان.

رئيس إحدى الكتل السياسية (فضل عدم ذكر اسمه) أخبر البديل: أنه يتوقع أن يكون هنالك تقاسم للسلطة في المرحلة المقبلة هذا العام، وهذا ما سيكرس التقسيم وسيجعل سورية ملعباً دولياً مما يكسبها حالة عدم استقرار قد تطول لعشرات السنين ، وأن سورية ستخضع خلال 2014 لوصاية دولية هدفها الأساس منع أي مشروع نهضوي من الظهور في سورية، سيتم تقوية المشروع الإيراني والمشروع الإسرائيلي عبر إنهاك سورية أرضاً وشعباً واقتصاداً ، وسيكون معظم السوريين مهجرين خارج وطنهم أو معتقلين داخله.

يقول: المعركة طويلة جداً وعلى السوريين أن ينظموا أنفسهم على كافة الأصعدة حتى يتمكنوا من الاستمرار، وإن حالة الفوضى التي نعيشها حالياً صنعت بأيادٍ أجنبية ، ورغم أن الظروف لن تكون إيجابية في عام 2014 مطلقاً ولن يكون هنالك أي إنجاز على الصعيد الوطني إلا أن ارتباط السوريين بالأرض ومحاولة التنظيم وخلق مؤسسات بديلة عن مؤسسات النظام التي رحلت في المناطق المحررة والتقليل من الهجرة خارج الحدود ، كل ذلك قد يسهم في الحفاظ على الهوية السورية.

يضيف: هذه الأزمة التي تمر بها الثورة لن تجد أي انفراج خلال العام الجديد مطلقاً، بل أرى أنها ستزداد تعقيداً وستفرز مشكلات وأزمات جديدة، وقد تطفو آثارها على الجوار الإقليمي ككل.

مصدر عسكري ل «البديل»:

جنيف٢ لن يكون مؤتمراً تفاوضياً لأن المفاوضات انتهت وبقي التوقيع

خاص «البديل» *

حديث الجميع بشكل يومي ، يشغل اهتمام السياسيين والعسكريين معاً ، كما أنه محور نقاشات المواطنين السوريين هذه الأيام ، ترتفع الأصوات عالياً بين رافض للمؤتمر وداع له ، وبين من يجده حلاً وبين من يسخر منه كلّ السخرية، مؤتمر جنيف2 والذي تحول إلى تورنتو1 ، والذي يتخبط المجتمع الدولي ككل بشأن موعد انعقاده لا بشأن ما سيدور به من أحداث وما سينتج عنه من قرارات ، بشكل يظهر للمتابع أن ما سيصدر عنه قد أعد سلفاً ، وأما موضوع الموعد رغم تحديده فهو قابل للتعديل بحسب جهات متعددة، والسبب يعود إلى أن مختلف الدول تسعى لتهيئة الأرض السورية لذلك عبر حسابات مصلحية لكل دولة وخلق توازنات معينة وجودها هو شرط تحقيق نجاح هذا المؤتمر.

من خلال متابعة البديل لتطورات الأحداث بين السياسيين والعسكريين الموجودين في تركيا ومن خلال جلسات متعددة مع بعضهم، تتبين الكثير من الخطوط العريضة التي لم يعلن عن أي منها حتى الآن، والتي تكشف أن مؤتمر جنيف2 لن يكون مؤتمراً تفاوضياً قط لأن عملية التفاوض والاتفاق والترتيب قد انتهت، وما تبقى هو إصدار الأوامر الدولية بتوقيع الأوراق من قبل الطرفين وموعد إتمام ذلك هو الانتهاء من تجهيز الأرض السورية والقوى العسكرية لذلك.

أحد العسكريين الذين لديهم بعض التوجهات والنشاطات السياسية وقريب من الاتحاد الديمقراطي (أغفل الاسم لأسباب تتعلق بأمنه) يقول أن مؤتمر جنيف2 لن تكون خلاله أية مفاوضات، بل إن مرحلة التفاوض قد انتهت، وقد استمرت لأكثر من ستة شهور ماضية ، وقد كانت مفاوضات غير مباشرة بحيث لم يلتق الطرفان مطلقاً على طاولة مستديرة، ولن يلتقيا أيضاً في جنيف2 ، وأن أوراق المؤتمر تم ترتيبها من قبل الأمريكان والروس وكل ما تتضمنه سيفرض على الطرفين سواءً النظام أو المعارضة . صحيح أن المقررات تم بناؤها وفقاً للعمليات التفاوضية غير المباشرة إلا أنها ستصاغ بشكل يرضي ويناسب القوتين المسيطرتين على الملف السوري وهما أمريكا وروسيا، وسيكون المؤتمر لمدة يوم واحد فقط، وليس كما يتخيل البعض أنه قد يدوم لأسابيع أو شهور .

ولدى سؤاله عن مضمون ما اتفق عليه أجاب : سيكون الاتفاق على انتقال تدريجي للسلطة قد لا يتم بشكل كامل إلا عبر خمس سنوات كاملة ، حيث ستشكل حكومة انتقالية بنسبة أربعين بالمائة للمعارضة فقط ، وسيتم نقل السلطة بنسبة خمسة بالمائة كل ستة شهور حتى يتم انتقال السلطة بشكل كامل بعد المدة المحددة ، ويجد أن هذا الأمر جيد مقابل ما سيترتب على رفض حضور جنيف2 والتوقيع على ما سيقدم من أوراق ، فمن وجهة نظره أن رفض المعارضة لحضور المؤتمر ستكون نتائجه وخيمة على الشعب السوري إذ سيتم إغلاق كل الأبواب في وجه السوريين وسيتم العمل من قبل القوى الدولية على إغلاق الحدود السورية بشكل كامل ومن مختلف الجهات، ويترك السوريون ليتحاربوا مع بعضهم، ومع النظام لعشرات الأعوام.

سيقوم المجتمع الدولي بإرسال قوات حفظ سلام بعد المؤتمر أو قوات فصل للحيلولة دون حدوث أي اشتباك بين الطرفين

وحول القوى العسكرية التي قد ترفض الالتزام باتفاق جنيف رأى أنها ستلزم بذلك حتى ولو تم ذلك بالقوة ، فما من حل لذلك، وأن المجتمع الدولي سيجبرها على الرضوخ لقراراته بأية وسيلة حتى ولو كانت القوة العسكرية ، إلا أنه يعتقد أن الاتفاق سيرضي معظم القوى الثورية والعسكرية في الداخل خاصة أن الأمور من وجهة نظره تسير نحو الأسوأ .

ويتوقع العسكري "الديمقراطي" أن يقوم المجتمع الدولي بإرسال قوات حفظ سلام إلى سورية بعد المؤتمر أو قوات فصل على حد تعبيره للحيلولة دون حدوث أي اشتباك بين الطرفين، ومراقبة الوضع وسير تنفيذ الاتفاق عن كثب ، كما يتوقع حدوث فيدرالية بشكل أو بآخر، لكنها حسب قوله ستكون مؤقتة، وستنتهي بعد إتمام تنفيذ المقررات الصادرة عن جنيف2 خلال المدة الزمنية المحددة.

كل هذه التفاصيل حسب المصدر ليست توقعات أو تكهنات بل هي معلومات شبه مؤكدة ، إلا أن الناشطين والعسكريين والثوار يقولون كلاماً مختلفاً عن هذا ، ويؤكدون أن ثورتهم مستمرة حتى إسقاط النظام مهما بلغت التضحيات، وأن هذا النظام كغيره من الأنظمة الشمولية بل أشد إجراماً منها ، فهو غير قابل للإصلاح أو التطوير أو التعديل ، إما أن يسقط بشكل كلي ، وإما أن يبقى كاملاً وهذا ما لن يقبل به السوريون لأن كلفة بقاء النظام أصبحت أعلى بكثير من كلفة إسقاطه حسب بعض الثوار.

* تحفظت البديل على اسم المصدر بناءً على طلبه

نحو بلورة نمط إدارة جديد للثورة

غازي دحمان

رحل عام 2013 ، العام الثالث من عمر الثورة السورية وقد حمل في طياته ذكرى أكبر المآسي التي حلت بالشعب السوري في تاريخه المعاصر، فقد تشبعت لحظاته بعذابات السوريين المكثفة وموتهم بمختلف الأشكال والطرق إضافة إلى ما حل بالوطن السوري من دمار وخسارة.

الواقع أن سورية لن تقدر على تحمل استمرار هذا النمط التدميري إلى أفق غير محدد، فذلك سيعني انتهاء الوطن السوري عمراناً وسكاناً، فمعدلات النزوح والخراب التي سجلتها أيام 2013 كانت أكثر من صادمة واستمرارها بذات المعدلات السابقة يعني أننا سنتكلم عن واقع مختلف غير ذلك الذي يرتجيه السوريين ويرغبون فيه.

لا شك أن تغيير هذا الواقع لن يجري بشكل أوتوماتيكي، كما أن لا نذر في الأفق تشي بإمكانية أن يحصل ذلك عبر مساعدة خارجية، فوقائع العام الفائت أثبتت بشكل قاطع انسحاب المجتمع الدولي من الأزمة السورية وتركها لأقدارها ومصائرها، مع ملاحظة أن جزءاً من تلك البيئة الدولية يقف في الجبهة المقابلة للثورة بهدف إسقاطها وإعادة تسويق بشار الأسد بوصفه رأس الحربة في مواجهة قوى التطرف، وهو ما تفعله كل من روسيا وإيران وتسكت عنه الولايات المتحدة الأمريكية.

يرتب هذا الأمر جهوداً مضاعفة على عقل الثورة وإدارتها ويفرض عليها تطوير أدواتها في إدارة معركة الثورة، بما يقلل الخسائر إلى حدودها الدنيا ويرفع منسوب الإنجازات بدرجة تجعل إمكانية النصر قريبة وممكنة، فقد انتهى الوقت الذي كان يتم فيه الاعتماد على زخم الحراك المدني بأدواته وطرقه المختلفة لإسقاط النظام بعد أن جرى تدمير البيئة الحاضنة للثورة وتشتيتها، بل وتحويلها إلى واحدة من المشكلات الكبرى التي تواجهها الثورة، وبعد أن عمد النظام وحلفاؤه إلى اختراق تشكيلات الثورة والمعارضة عموماً ببعض القوى الغريبة عن الثورة وأهدافها وقيمها.

المطلوب اليوم من عقل الثورة التوجه إلى التعاطي

ضرورة وجود أنظمة إنذار وتحليل مبكرة تستفيد منها الثورة في توقع التطورات

مع المشهد الثوري بإدارة علمية إبتكارية تختلف عن نمط الإدارة السابق، والذي ارتكز على حالة الانسيابية الثورية من دون أي تدخل في التفاصيل الكثيرة للحدث، تلك الانسيابية التي ساهمت في إخراجه بصورة وطريقة لم تكن نتائجها جيدة في أحيان كثيرة، كما لم يجري استثمار أي من إيجابيات تلك الحالة لصالح تلميع صورة الثورة لدى الرأي العام العالمي الذي ثبت أنه بدأ حالة من الاستنكاف تجاه مأساة السوريين.

لا تشكو الثورة من قلة المقاتلين على الأرض، لديها فائض من الشباب السوري الطامح للحرية والباحث عن الأمل في مستقبل أفضل، كل هؤلاء يعتقدون أن الثورة عتبتهم إلى سورية الجديدة، ولا يرون طريقاً أخر للخلاص من نظام استبدادي ظلامي وإقصائي إلا بانتصار الثورة، وثبت أنهم مخلصون لثورتهم، يبقى حاجتهم لإدارة سليمة تحقق لهم ما يضحون في سبيله، وهذا الأمر يتطلب من عقل الثورة بلورة كل الموارد الموجودة في ساحتها والاستفادة من كامل طاقتها التشغيلية عبر إتباع طرق حديثة في الإدارة تعتمد:

وجود أنظمة إنذار وتحليل مبكرة تستفيد منها الثورة في توقع التطورات التي قد تحصل في الميدانين العسكري والسياسي، وهذا يتطلب وجود عملية رصد منهجية لاستباق الأخطار والتحديات التي من شأنها التأثير على الثورة، والتي تستدعي عمليات معالجة مبكرة على الصعيدين العسكري والدبلوماسي.

المطلوب إعادة صياغة الهيكلية الدبلوماسية والإعلامية للثورة وفق منهجية جديدة

وجود نظام يقدم المعلومات أولاً بأول إلى أصحاب القرارات ولمساعدة المسؤولين الثوريين وصُنّاع القرار على التصدي للأخطار، وصياغة استراتيجيات مع ما يتطلبه ذلك من إعداد وتحضير، ويتضمن تحليلاً للأوضاع القائمة والمحتملة استناداً إلى إمكانية استمرارها وتطورها وتأثيرها تاليا على حركية الثورة،

تأسيس مجلس خبراء متعدد الاختصاصات مهمته بناء تقديرات واضحة وتقديم الاقتراحات السياسية وصياغة الخيارات والبدائل السياسية وتصنيفها وتوضيح الفرص والمخاطر التي تنطوي عليها، بشكل علمي.

إعادة صياغة الهيكلية الدبلوماسية والإعلامية للثورة وفق منهجية وتقنيات جديدة بعد أن ثبتت حالة اللا جدوى من الأساليب القديمة التي ارتكزت على مظلومية الشعب السوري دون دمجها بهموم وهواجس الرأي العام العالمي.

عملياً لا تحتاج الآلية المقترحة لجهود وموارد يصعب الوصول إليها، ذلك أن الثورة تنطوي على طاقات هائلة علمية وخبيرة ومدربة، كما يمكن الاستفادة من وسائل الاتصال الاجتماعي التي يتقن أنصار الثورة التعامل بها، وهو ما يحتاج إلى تنظيم هذه الإمكانيات في إطار خطة شاملة واعية بمتطلبات المرحلة وظروفها.

الأمر يحتاج إلى وقت، نعم، ولكن هل ثمة بدائل أفضل وأسرع لإنهاء مأساة شعبنا؟، انتهى أوان الأحلام بتحقيق انتصار سريع وحاسم، وصار المطلوب العمل على صناعة آليات الانتصار الاستراتيجي، الانتصار الذي يمكن من خلاله وقف نزيف خسائر السوريين واجتثاث الورم الذي يهدد مصيرهم والمتمثل بنظام بشار الأسد.

العلاقات الإيرانية التركية وفرص التقارب سورياً

حسام الميلاد

حسم الأتراك العثمانيون الصراع لمصلحتهم في معركة «جالديران» عام 1514م، ليزاح الفرس عن مسرح المنافسة في الشرق الأوسط والعالم الإسلامي. ومنذ تأسيس أتاتورك لتركيا الحديثة عام 1923م، دخلت العلاقات التركية– الإيرانية مرحلة التهدئة، فلم تطرأ عليها على الأقل أزمات حادة أو أحداث دموية. وفيما يتعلق بسعيه نحو العلمانية وعلاقته بالغرب وصياغة الدولة التركية بما يتوافق مع الحداثة الغربية، كان أتاتورك مثالا يحتذى بالنسبة لشاه إيران رضا بهلوي، ليدخل البلدان في تحالف عسكري منتصف الخمسينات من القرن الماضي، والذي عرف حينها بحلف بغداد أو «سينتو» الذي تحول لاحقا إلى مجلس التعاون الاقتصادي الـ « إيكو». لعبت تركيا وإيران اللتان حافظتا على علاقة جيدة بكل من أميركا وإسرائيل، دور المخفرين المتقدمين في الشرق الأوسط في مواجهة المد الشيوعي.

منذ قيام الثورة الإسلامية في إيران، لم تسع إيران إلى تصدير الثورة إلى تركيا كما فعلت مع العالم العربي وباكستان وأفغانستان، ولم تحاول تغذية الحركات الإسلامية هناك لاسيما الشيعية. من جانبهم، لم يتفاعل الإسلاميون الاتراك مع الطابع الراديكالي للثورة الإسلامية، لكن هذا لم ينف تأثرهم بجانبها الثقافي لاسيما كتابات علي شريعتي وعبد الكريم شروس.

في أتون الحرب العراقية الإيرانية مثلت تركيا بالنسبة لإيران معبراً إلى أوروبا وشعرة معاوية في علاقتها بأميركا وإسرائيل، ودفعت المصالح الاقتصادية والسياسية الطرفين للتقارب مع احتفاظ الطرفان بسلاحهما الأيديولوجي في وجه الآخر، الدين والتاريخ بالنسبة لإيران والقومية بالنسبة لتركيا. فقد كان العنصر الأذري الذي يشكل 25 % من سكان إيران قنبلة موقوته مرتبطة بتركيا إذا ما أثيرت فيهم النزعة الانفصالية. بينما كان متاحاً لإيران أن تلعب بمهارة بالورقة الكردية. وبعد انتهاء الحرب بدأت إيران بالتحرش بتركيا عبر غض الطرف عن نشاط حزب العمال الكردستاني في إيران بالتوازي مع ما فعلته دمشق منذ مطلع الثمانينات وحتى العام 1998م. كما دعمت طهران «حزب الله» التركي أيضاً الذي أنشأته بالأصل المخابرات التركية لمواجهة المد الكردي لكنه انقلب عليها مطلع التسعينات.

في عصر الرئيس محمد خاتمي، سعى الجانبان إلى تحسين العلاقات، وتم توقيع عدة اتفاقيات أمنية للحد من نشاط المنظمات المناوئة لهما، وتم توقيع اتفاق لبيع الغاز الطبيعي لتركيا. وفي العام 2001م بلغ حجم التبادل التجاري بينهما 1.4 بليون دولار. مع وصول حزب العدالة والتنمية الى سدة الحكم في انتخابات عام 2002م واستمراره بعد انتخابات 2007م ازداد التقارب بينهما. لكن تركيا لم تنظر بعين الرضى إلى الاختراقات الإيرانية في العراق ولبنان وفلسطين. لذا تمحور الجهد التركي حول إيجاد دور لأنقرة في المنطقة يزاحم النفوذ الايراني لاسيما بعد نجاح أميركا وتركيا في تقويض هذا الدور في جمهوريات آسيا الوسطى. ومن هنا يمكن فهم دور الوسيط التركي في مفاوضات السلام بين سوريا وإسرائيل الذي توقف بعد التصعيد الإسرائيلي في غزة وحادثة السفينة التركية «مرمرة»، وربما قبل ذلك.

نجحت أنقرة في الموازنة بين علاقها بإيران وعلاقاتها الدولية، وعلى سبيل المثال لعبت تركيا دوراً لا يستهان به في التوصل الى "بيان طهران النووي" 2010 بين إيران وتركيا والبرازيل الذي فشل جراء عراقيل وضعتها الدول الكبرى. لكن علاقة تركيا بإيران بدأت تبدو وكأنها تحرج تركيا أمام الغرب، مع ذلك لم يخل الأمر من استغلال العلاقات مع إيران للضغط من أجل قبول تركيا في عضوية النادي الأوروبي وقبول واشنطن اشتراطات أنقرة فيما يتعلق بالوضع العراقي عموما والكردي خصوصاً. وبعد اتفاق إيران مع الغرب، تكون طهران قد خسرت بعض العداوة بينما خسرت تركيا بعض الحلفاء وربحت المزيد من الأزمات والاختناقات الداخلية والإقليمية. كانت الأزمة السورية نقطة ساخنة في العلاقات الإيرانية التركية. فبينما ضاعفت إيران رهانها على دمشق وبأنه بإمكان النظام الحالي الصمود، راهنت تركيا على أن سوريا ما بعد الأسد ستكون أكثر انحيازا لمصالحها الاقليمية الخاصة. تتيح سوريا لإيران الاستمرار في التوسط في الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي الذي تستخدمه القيادة الدينية ك «بروباغندا» دينية وسياسية في الصراع على زعامة العالم الإسلامي، كما تعتبر العلاقات القوية المستمرة مع حزب الله مكسباً إضافياً لكونه يشكل تهديدا أمنيا لإسرائيل وأداة لمكافحة النفوذ السعودي في لبنان. إن فقدان الأسد وحلول نظام موالٍ للسنة مكانه ينظر اليه في طهران بمثابة الكارثة. وما يفاقم حالة القلق هذه هو الاحتمال المرجح باستبدال النظام البعثي الموالي لإيران بحزب ذي أكثرية سنية متشددة بروابط مالية مع السعودية و قطر. لذا احتجت إيران على التدخل الخارجي ودعت، بشكل غامض، إلى سبيل سلمي بقيادة السوريين. وارتأت إرسال أفراد من الحرس الثوري الإيراني لمساعدة القوات المسلحة السورية الموالية للأسد للدفاع عنه ضد هجمات تقوم بها مجموعات ممولة من قبل دول في مجلس التعاون الخليجي ومتحالفة مع المعارضة السورية الممثلة بالمجلس والائتلاف. وكان على «حزب الله» اللبناني أن يخوض معارك ضارية في الأراضي السورية.

اختلف البلدان في تقييم الأزمة السورية وفي مقاربتها أيضا. لكن من الناحية الأمنية الاستراتيجية، فمكانة سوريا وأهميتها في إيران تفوق مكانتها بالنسبة لتركيا. فهي حلقة الردع الأولى للأمن الإيراني، وتسهم في الحفاظ على مصالحها الحيوية الجيوبوليتيكية وامتصاص تهديدات الدول الخارجية، الولايات المتحدة وإسرائيل على وجه التحديد. لذا وقفت إيران بحزم مع سوريا، أما بالنسبة لتركيا، فليست سوريا مصدر تهديد خارجي أو درعاً رادعاً لأي تهديد إقليمي. وترتبط الأزمة السورية في تركيا بأمنها الداخلي (مشكلة اللاجئين السوريين، القضية الكردية، تنامي نشاط الجماعات المتطرفة المرتبطة بـ "القاعدة" في الداخل التركي وعلى الحدود) فأهمية سوريا في حسابات إيران تختلف اختلافاً جذرياً عن أهميتها في حسابات تركيا. وعليه تتباين مواقف أنقرة من النظام السوري عن مواقف طهران. وفضلت تركيا دائماً عدم التفرد في التعامل مع الأزمة السورية بل التعامل معها من خلال مظلة دولية. لكن بعد تراجع الولايات المتحدة عن تصلبها الظاهري على الأقل تجاه النظامين السوري والإيراني، يبدو أن أنقرة وطهران اليوم تتقاسمان الشعور ذاته في أن سقوط نظام الأسد سوف يسبب مشكلات طائفية وقومية للبلدين ومنها مشكلة الأكراد والخلاف السني الشيعي. زار أحمد داود أوغلو إيران أواخر الشهر قبل الماضي لحضور أعمال قمة «منظمة التعاون الاقتصادي» وعقد لقاءات ثنائية مع المسؤولين الإيرانيين. وقدمت أنقرة أسماء 15 جاسوساً إيرانياً لصالح إسرائيل كانوا يترددون على تركيا للتنسيق مع المخابرات الإسرائيلية، وقد أشرف وزير الخارجية التركي و نظيره الإيراني على توقيع اتفاقية أمنية سرية للتعاون الاستخباراتي، وأعلن عن زيارة قريبة للرئيس روحاني إلى أنقرة. كما أعربت تركيا على لسان مسؤوليها ضرورة اشراك إيران في «جنيف 2» بشأن الأزمة السورية. ويبدو أن الأزمة السورية ستكون فرصة تقارب غير متعمدة في العلاقات بين البلدين تقوض التصورات لدى الجانبين بأن مكسبا استراتيجيا لأحدهما هو خسارة للطرف الآخر. ويبدو أن مستقبل العلاقات بينهما إن كان مرهوناً بسياستهما في معالجة ملفات المنطقة لاسيما الملف السوري، فإنه أيضا يتوقف على مستقبل النظامين السياسيين في أنقرة وطهران، حيث يسعى إصلاحيو الأول إلى أسلمة النظام العلماني ويسعى إصلاحيو الثاني إلى علمنة النظام الإسلامي.

مواصفات ومعايير الحكم الرشيد

■ الدكتور عبدالله تركماني

يعتبر الحكم الرشيد أحد توجهات العصر في عالم السياسة والاقتصاد وإدارة الأعمال، وقد اكتسب شرعية متجددة في حقول علم الاجتماع والسياسة مع نضوج ثقافة حقوق الإنسان والمواطن، وأصبح طموحاً وشاغلاً إنسانياً على الصعيد العالمي، فتوفرت في هذا المجال اقتراحات متعددة لمعاييره تقاس نماذج الحكم على سلّم قيمها، وأصبح من الشائع مسارعة أنظمة عديدة إلى إعلان مقاربة ذلك الأنموذج في بعض ممارساتها. فهو يُبنى على ركائز أساسية: المشاركة، والمساءلة، والشفافية، وسيادة القانون، والفاعلية، والإنصاف.

ومن المؤكد: أولاً، أنّ توفير الركائز السابقة لا تكتمل إلا بمشاركة مؤسسات المجتمع المدني، وفسح المجال أمامها لمراقبة أجهزة الحكم ومؤسساته وتقويمها ومحاسبتها. وثانياً، أنّ الحكم الرشيد لا يعني تخفيف دور الدولة، بل يعني تغيير دورها، خصوصاً في بلداننا، فعندما يسعى منظور الليبرالية المتوحشة لإضعاف دور الدولة، بدعوى تقوية السوق وإطلاق آلياته الفعّالة، تتحول الليبرالية إلى عائق أمام الديمقراطية، ليس فقط بسبب ما تفترضه من تطابق تلقائي بين الحرية الاقتصادية والحرية السياسية فحسب، وإنما أكثر لأنها تنزع إلى تجاهل قيم العدالة الاجتماعية التي لا يمكن أن تستقيم من دون تدخل الدولة الممثلة لعموم الشعب وإرادته العامة.

ويبدو أنّ البحث عن مؤشرات الحكم الرشيد مسألة مجازية إلى حد كبير، إذ أنّ الحكم في الدول العربية، بغض النظر عن كونه نظاماً جمهورياً أو ملكياً، يفتقر إلى هكذا مؤشرات. فعلى الرغم من أنّ أغلبية الدول العربية لديها دساتير، وتقر بدورية الانتخابات، لكنها من جهة أخرى لا تسمح بالتداول السلمي على السلطة، وتفتقر إلى وجود مجتمع مدني فاعل، بل تعيق قيام هكذا مجتمع.

وعليه لا بد من الحكم الرشيد كمطلب أساسي في إدارة الدولة، بتعزيز الشراكة ما بين القطاعات الثلاثة العام والخاص والمجتمع المدني. والأهم من كل ذلك محاربة الفساد وتنشيط دور المجتمع المدني ليقوم بدوره الرقابي والمساءلة في حال التقصير أو العبث بالمال العام وبالتالي الصالح العام.

وبهدف ضبط الأمور لا بد من تعزيز الشفافية والمساءلة وتوفير المعلومات، والأهم ليس استقلال القضاء فقط إنما تحقيق نزاهته أولاً قبل منحه الاستقلالية، كي لا يتجبر بأقوات ومصائر العباد، ولكي يكون قادراً على لجم استغلال المسؤولين لمناصبهم، بهدف تحقيق مآرب شخصية دون الاهتمام بمصالح المواطنين من حيث أنها من أهم مهامهم، ولكونها تندرج تحت جرائم الفساد موضوع الساعة بالنسبة للشباب في العالم العربي. لذا نجده وقد ثار لينادي بتحقيق العدالة والمساواة برفض الدولة المستبدة، ويطالب بدولة الحق والقانون التي تتيح التنمية المتساوية لجميع جهات الوطن، وتوسّع خيارات مواطنيها وتفتح آفاقهم بتوفير مستوى عالٍ من العدالة والكرامة الإنسانية.

وفي سياق البحث عن الحكم الرشيد تعيش التجربة السياسية في العالم العربي حالة غريبة من الاحتقان الذي أصبح يهدد في كل لحظة بتفجير الأوضاع العربية. ويمكن تفسير هذا الوضع بغياب شامل وكلي لأنموذج الدولة الحديثة التي تقوم على أساس الديمقراطية وسلطة المؤسسات. ويبدو أنّ ثمة عوامل ثلاثة تظل هي المحرك الأساسي للانفجار والثورة في العالم العربي: أولها، تآكل صلاحية المشاريع الوطنية للدولة العربية، وذلك إما بفعل الفشل السياسي والفساد الاقتصادي والظلم الاجتماعي، أو لانعدام القدرة على تحقيق التماسك الداخلي. وثانيها، زيادة النزعة الإقصائية والاستئصالية لسلطة الدولة العربية، والتي تعبّر عن نفسها يومياً في السلوك القمعي لأجهزتها ومؤسساتها الأمنية، ما يولّد احتقاناً مجتمعياً يعزز نزعات التمرد ويدفع ببدائل التفتت الداخلي إلى الواجهة. وثالثها، وجود أدوار وقوى خارجية تسعى لاستثمار ما سبق من أجل تعزيز حضورها في العالم العربي.

ولاشك بأنّ عوامل التطور والتغيير السريع والثورة التكنولوجية، وبالتالي توفر الاتصالات السريعة والمعلومات والإعلام بكافة أشكاله، عمل على إحداث التغيير الكبير في حياة الناس خاصة الشباب، الذي أصبح أكثر علماً ووعياً، وله مطالب لا يستطيع أحد أن يوقفه عن المطالبة بها. ناهيك عن خروج النساء لطلب العلم والعمل وازدياد مستوى مشاركتهن في مؤسسات المجتمع المدني بكل أشكالها نتيجة لكفاحهن ولتقلص تأثير المعوّقات الحضارية والثقافية والتي كانت تعيق مساهمتهن في التنمية والحياة السياسية، وأثر ذلك على النمط الأسري ومستوى وعي أفراده.

ويقدم ربيع الثورات العربية، بالرغم من الفوضى التي رافقته، أنموذجاً صريحاً وواضحاً لما يمكن أن تتمخض عنه دولة الاستبداد، فمن الطبيعي جداً أن يقود انسداد الآفاق وتفاقم الاحتقانات السياسية التي تفضي إليها ممارسات دول القمع إلى جعل المجتمع بوتقة للصراعات الداخلية خاصة مع انعدام أفق الإصلاح، ومحاولة بعض رموز السلطة القديمة طرح الوعود على الناس بإحداث تحولات سياسية حقيقية.

ولا شك بأننا في سباق مع الزمن، والخيارات باتت أمامنا محدودة، والمطلوب من الجميع السرعة في اتخاذ قرار شجاع ووحيد، وهو خيار الدولة القوية والعادلة والرشيدة، فهي القادرة على حماية مواطنيها والحفاظ على كرامتهم وممارسة حقوقهم وحرياتهم الأساسية في ظل سيادة القانون، بحيث يخضع له الحاكم والمحكوم على حد سواء، وينعم الجميع بعدالته إذا ما روعيت المناهج السليمة والموضوعية في فرض أحكامه.

وهكذا، لن يستطيع العرب الخروج من تأخرهم الحاضر دون إيجاد نظام سياسي كفء، يتناسب مع متطلبات العصر ومعايير الشرعة العالمية لحقوق الإنسان، تستطيع فيه جميع مكوّنات المجتمع المشاركة والتفاعل من أجل حلول أفضل لمشكلاته.